

عنوان البحث

الفكر الاقتصادي للملك عبد العزيز آل سعود: أركانه ودلالاته وتأثيراته على أسس النهضة الاقتصادية وركائز بناء الدولة الحديثة (1932 – 1953م) (دراسة تاريخية - تحليلية)

د. مهند فاروق محمد أحمد¹

¹ أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك، قسم التاريخ والحضارة – كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية – السودان.

بريد الكتروني: mohandshbly@gmail.com

<https://orcid.org/0009-0004-7617-3546>

HNSJ, 2025, 6(11); <https://doi.org/10.53796/hnsj611/35>

<https://arsri.org/10000/611/35> المعروف العلمي العربي للأبحاث:

تاريخ النشر: 2025/11/01م

تاريخ القبول: 2025/10/15م

تاريخ الاستقبال: 2025/10/07م

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل الفكر الاقتصادي للملك عبد العزيز آل سعود بوصفه الإطار الذي أسس لنهضة المملكة العربية السعودية الحديثة، من خلال دراسة أركانه ومبادئه وتطبيقاته العملية في مجالات الزراعة، التجارة، البنية التحتية، والتنمية البشرية. تبرز أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على الجذور الفكرية والعملية لاقتصاد الدولة السعودية، وتبين كيف أسهمت السياسات المبكرة للملك المؤسس في بناء اقتصاد وطني متنوع ومستقل قبل الطفرة النفطية.

تعالج الدراسة إشكالية جوهرية تتمثل في كيفية توظيف الملك عبد العزيز لموارد محدودة في بيئة قاسية لبناء دولة موحدة ومستقرة اقتصاديًا واجتماعيًا. اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي القائم على استقراء النصوص والوثائق ومقارنتها بالسياقات السياسية والاجتماعية لعصر التأسيس.

توصلت النتائج إلى أن الفكر الاقتصادي للملك عبد العزيز ارتكز على مبادئ الاعتماد على الذات، وتنمية الموارد المحلية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وربط التنمية بالهوية الدينية والوطنية، مما أسس لنموذج تنموي متوازن ومستدام. كما شكلت سياساته نواة لاقتصاد متنوع مكن المملكة من تحقيق الاستقلال والسيادة في سياساتها الاقتصادية والداخلية والخارجية.

الكلمات المفتاحية: الفكر الاقتصادي، الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة، الوحدة الوطنية، الاستقلال الاقتصادي.

RESEARCH TITLE

The Economic Thought of King Abdul-Aziz Al Saud: Its Foundations, Significance, and Impact on the Principles of Economic Renaissance and the Pillars of Modern State-Building (1932–1953) A Historical and Analytical Study**Dr. Muhand Faroug Mohammed Ahmed¹**

¹ Associate Professor of Modern and Contemporary History, Department of History and Civilization, Faculty of Economics and Social Sciences, University of the Holy Qur'an and Islamic Sciences, Sudan

Email: mohandshbly@gmail.com

<https://orcid.org/0009-0004-7617-3546>

HNSJ, 2025, 6(11); <https://doi.org/10.53796/hnsj611/35>

Arabic Scientific Research Identifier: <https://arsri.org/10000/611/35>

Received at 07/10/2025**Accepted at 15/10/2025****Published at 01/11/2025****Abstract**

This study aims to analyze King Abdul-Aziz Al Saud's economic thought as the foundation for Saudi Arabia's modern renaissance. It explores its core principles and applications in agriculture, trade, infrastructure, and human development. The significance lies in revealing how early royal policies built a diversified and independent economy even before the oil boom.

The central problem addressed is how King Abdul-Aziz utilized limited resources within a harsh environment to establish a unified and stable state. The study employs a historical-analytical approach, examining primary texts and contextualizing them within the socio-political framework of early Saudi statehood.

Findings show that King Abdul-Aziz's economic vision was based on self-reliance, resource development, social justice, and the integration of national identity with Islamic values. These principles laid the groundwork for a balanced, sustainable economy and strengthened Saudi Arabia's political and economic sovereignty.

Key Words: Economic thought, King Abdulaziz, sustainable development, national unity, economic independence.

تمهيد

أبصر الملك عبد العزيز النور عام 1293 هـ الموافق 1877م، وشهد في مراحل نشأته الأولى فترات حالكة تمثلت في الأحداث الجسام التي أفضت إلى سقوط الدولة السعودية الثانية. لقد كان لهذه الوقائع التاريخية بالغ الأثر في صقل شخصيته الفذة وتأسيس عزمته الراسخة نحو استعادة وحدة البلاد الممزقة. فقد أمضى جزءاً من حياته في ترحال مستمر بين القبائل، الأمر الذي علّمه جلائل الصبر ومرونة التكيف مع قسوة الظروف المحيطة. كما اكتسب خلال تلك الفترة خبرات قيادية رفيعة وقدرات تفاوضية متميزة من خلال احتكاكه المباشر وتفاعله مع شيوخ القبائل والأمراء والحكام الآخرين في محيطه.⁽¹⁾

عقب تمكن الملك عبد العزيز آل سعود من لمّ شتات الجزيرة العربية وجمع أجزاء الأراضي التي باتت تشكل اليوم المملكة العربية السعودية، تلت ذلك خطوة ضرورية وحتمية لترسيخ دعائم هذا الكيان الناشئ وإضفاء هوية وطنية جامعة عليه. ففي السابع عشر من سبتمبر من عام 1932م، صدر مرسوم ملكي ذو أهمية تاريخية يقضي بتوحيد هذه الأقاليم المتزامية الأطراف تحت مسمى موحد هو "المملكة العربية السعودية". هذا المسمى، الذي انبثق عن توافق في الرؤى بين جلالة الملك ومستشاريه وأفراد بيته، شكل تنويعاً لمسيرة حافلة بالتحديات والجهاد. ولم يقتصر المرسوم الملكي على إعلان توحيد البلاد فحسب، بل تضمن أيضاً توجيهات صريحة بوضع نظام أساسي متين للدولة، وتحديد آلية واضحة ومنظمة لتوارث الحكم، وتشكيل مجلس للوكلاء ليكون بمثابة الجهاز التنفيذي المساعد للحاكم. وقد شرع في تنفيذ هذه التوجيهات فور صدورهما، حيث شهد شهر مارس من العام اللاحق، أي عام 1933م، انطلاق الخطوات العملية الأولى في هذا المسار البناء.⁽²⁾

على الرغم من التحديات الجسيمة التي اعترضت مسيرة الملك عبد العزيز في فجر تأسيس المملكة، إلا أنه استطاع بفضل رؤيته الثاقبة وإصراره الدؤوب على تحقيق التنمية الشاملة أن يرسخ الأسس القوية لدولة فنية تنشد القوة والازدهار. وقد شهدت المملكة بعد اكتشاف الثروة النفطية تحولاً نوعياً، إذ تضاعفت الإيرادات المالية بشكل كبير، الأمر الذي مكن الدولة من تسريع وتيرة التنمية في كافة القطاعات. ومع ذلك، فإن القواعد التي أرساها الملك قبل ظهور النفط كانت بمثابة حجر الزاوية في هذا التطور اللاحق، حيث أسهمت في بناء مؤسسات حكومية راسخة وكوادر بشرية وطنية مؤهلة. وقد برهنت السياسة المتوازنة التي انتهجها الملك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أهميتها البالغة في بناء مجتمع متماسك ومتقدم.⁽³⁾

المبحث الأول: أركان الفكر الاقتصادي للملك عبد العزيز آل سعود

ارتكز الفكر الاقتصادي للملك عبد العزيز آل سعود على مجموعة من المبادئ التي صاغت رؤيته لبناء دولة قوية ومستقرة. وقد تجسدت هذه المبادئ في أركان اقتصادية ركزت على تطوير الموارد المحلية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتنمية القطاعات الإنتاجية الحيوية، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، بما يسهم في بناء مؤسسات الدولة الحديثة.

(1) فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود: موجز تاريخ الدولة السعودية (1157هـ/1744م-1438هـ/2017م)، (جامعة المجمعة، الرياض، 1439هـ/2018م، ص 67.

(2) خير الدين الزركلي: الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1988م، ص 158.

(3) فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود: مرجع سابق، ص 83.

أولاً: الاعتماد على الذات وتنمية الموارد المحلية

آمن الملك عبد العزيز بأهمية الاعتماد على القدرات الذاتية وتنمية الموارد المحلية، مركزاً جهوده على قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية، اللذين شكّلا العمود الفقري للاقتصاد الوطني آنذاك.

أ. الزراعة

قبل توحيد المملكة، اعتمد الإنتاج الزراعي بشكل رئيسي على الحبوب كالقمح والشعير في المناطق الجبلية والواحات، وزراعة الفواكه والخضروات في مناطق محددة مثل القطيف والطائف، فيما كانت التمور من أهم المحاصيل المنتشرة. كما زُرعت محاصيل أخرى مثل البرسيم والبن والقطن على نطاق محدود، واعتمد السكان أيضاً على منتجات الغابات الطبيعية كاللبان والصمغ.⁽⁴⁾

واجهت الزراعة تحديات عدة منها شح المياه، وتدهور الأراضي، والتقنيات التقليدية المحدودة، ما أدى إلى انخفاض الإنتاجية وتأثير سلبي على المعيشة والنمو الاقتصادي والاجتماعي.⁽⁵⁾ لذلك، شرع الملك عبد العزيز في توطین البدو ضمن مستوطنات زراعية (هجر) لتوفير فرص عمل مستقرة في الزراعة، ما ساهم في بناء مجتمع زراعي منتج يدعم الاكتفاء الذاتي الغذائي.⁽⁶⁾ كما شجع على استصلاح الأراضي غير المستغلة، واستقدم خبراء زراعيين لتحسين الإنتاجية.⁽⁷⁾

وفيما يخص المياه، نفذ الملك مشاريع ضخمة مثل حفر الآبار الارتوازية وتطوير شبكات توزيع المياه، خصوصاً في منطقة الخرج، لتوسيع الرقعة الزراعية وتحسين الإنتاج.⁽⁸⁾ كما قدم الدعم المالي والفني للمزارعين، ووفّر البذور والأسمدة، وأعطى المعدات الزراعية من الرسوم الجمركية.⁽⁹⁾

أسست الحكومة مؤسسات متخصصة لإدارة القطاع الزراعي، أبرزها المديرية العامة للزراعة عام 1367هـ، ثم تطويرها لاحقاً إلى وزارة الزراعة والمياه عام 1373هـ، لتشمل التدريب والاستشارات الفنية والمشاركة في المنظمات الزراعية الدولية.⁽¹⁰⁾ كما أطلقت مشاريع زراعية نموذجية مثل مشروع الخرج الزراعي، والذي ساهم في استصلاح الأراضي وتحسين جودة الإنتاج الزراعي وتوفير فرص العمل.⁽¹¹⁾

ب. الثروة الحيوانية

تمتعت المملكة بثروة حيوانية متنوعة، تشمل الإبل في الصحاري، والأغنام والماعز المتعددة الأصناف حسب البيئات، والبقرة في المناطق الزراعية، إضافة إلى الخيول والحمير. شكلت هذه الثروة مصدراً رئيسياً للغذاء

(4) خلف الله بن سليمان النمري: اقتصاديات النشاط الزراعي في عهد الملك عبد العزيز، الدارة، العدد (4)، 1420هـ، ص 53-54.

(5) عبد المنعم سلبع: أضواء على الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، د.ت، ص 162.

(6) موسى بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود: الهجر ونتائجها في عصر الملك عبد العزيز، دار الساقى بيروت، 1992م، ص 26.

(7) خلف الله سليمان النمري: التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية، ج1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، 1416هـ، ص 55.

(8) خلف الله بن سليمان النمري: اقتصاديات النشاط الزراعي في عهد الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص 35.

(9) نفس المرجع، ص 48.

(10) خير الدين الزركلي: الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1988م، ص 320.

(11) عبد الله السدحان وعبد العزيز الغامدي: الزراعة والمياه في عهد الملك عبد العزيز، المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز، جامعة الامام محمد بن سعود، الرياض، 1406هـ، ص 23.

والصناعة المحلية.⁽¹²⁾ ورغم ازدهار الإنتاج الحيواني، واجه القطاع تحديات مثل الهجرة من الريف للمدن، وتدهور المراعي بسبب الجفاف والرعي الجائر، ما دفع الحكومة لتعزيز الأمن الغذائي عبر استيراد اللحوم والألبان.⁽¹³⁾

ثانياً: الحج والعمرة ودورهما الاقتصادي

أولى الملك عبد العزيز اهتماماً بخدمة الحرمين الشريفين، مدركاً الأهمية الاقتصادية للحج والعمرة كمحرك للنشاط التجاري والتنمية المحلية. بعد توحيد المملكة، طورت الحكومة مكة المكرمة والمدينة المنورة لتوفير الخدمات اللازمة للحجاج، ما أسهم في زيادة أعدادهم وتنشيط الحركة الاقتصادية.⁽¹⁴⁾

نُظمت الرحلات لتصبح آمنة وميسرة، وشكلت لجان لتنظيم موسم الحج ووضع لوائح جديدة شملت النظافة والأمن وحركة الحشود، وأسست المديرية العامة لشؤون الحج عام 1365هـ للإشراف على جميع جوانب الموسم.⁽¹⁵⁾

وقد أكد الملك عبد العزيز هذا التوجه في خطاب له أمام الحجاج، قائلاً: "لقد حكمت هذه البلاد حكومات، لم تقدر على تأمين الطريق... ونحن جند من جنود الله يسعى لخير المسلمين".⁽¹⁶⁾

ثالثاً: التنوع الاقتصادي واستقلال المملكة المالي

أ. اكتشاف النفط

أدرك الملك عبد العزيز أهمية النفط كمورد استراتيجي، ووقع اتفاقية مع شركة "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا" عام 1933م، ما مهد الطريق للتقيب والإنتاج التجاري عام 1938م بالقرب من الدمام.⁽¹⁷⁾ وأدى الاكتشاف إلى تحول الاقتصاد من تقليدي إلى صناعي متنوع، وأسهم في توفير فرص عمل وتحسين البنية التحتية وتنويع مصادر الدخل.⁽¹⁸⁾

ب. التنقيب عن المعادن

أطلق الملك عبد العزيز جهود استكشاف المعادن الثمينة لتقليل الاعتماد على مصدر دخل واحد، واستقبل خبراء مثل كارل تويتشل لتقييم إمكانات الذهب والمعادن الأخرى، ما أتاح وضع قوانين تنظيمية وتدريب كوادر وطنية

(12) خلف الله بن سليمان النمري: اقتصاديات النشاط الزراعي في عهد الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص 62.

(13) محمد علي رضا الجاسم: مقدمة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية ج1، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1972م، ص 235-236

(14) خدمة ضيوف الرحمن: شرف وألوية وأمانة: مجلة الحج والعمرة، وزارة الحج المجلد/العدد: ع9، 1442هـ، ص9.

(15) نفس المرجع، ص. 11.

(16) حسني عبد المعز عبد الحافظ: "قراءة في نص خطاب تاريخي للملك عبد العزيز أمام حشد من وفود الحجيج". مجلة الحج والعمرة س. 53 ج 8 (1998): 28-30. مسترجع من

[\(http://\[search.mandumah.com/Record/322186\]\(https://www.google.com/search?q=https://search.mandumah.com/Record/322186\)\)](http://[search.mandumah.com/Record/322186](https://www.google.com/search?q=https://search.mandumah.com/Record/322186))

(17) طلال محمد نور عطار: "النفط السعودي في عهد الملك عبد العزيز". التوباد ع19 (1999): 104-110. مسترجع من [\(http://\[search.mandumah.com/Record69\]\(https://www.google.com/search?q=https://search.mandumah.com/Record69\)\)](http://[search.mandumah.com/Record69](https://www.google.com/search?q=https://search.mandumah.com/Record69))

(18) هند بنت عبد الله الراجح: "أثر الازدهار الاقتصادي في التغيير الاجتماعي في مدينة الرياض 1938 - 1960م". مجلة بحوث الشرق الأوسط ع42

(2017): 524 - 538. مسترجع من

[\(http://\[search.mandumah.com/Record9\]\(https://www.google.com/search?q=https://search.mandumah.com/Record9\)\)](http://[search.mandumah.com/Record9](https://www.google.com/search?q=https://search.mandumah.com/Record9))

وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. (19)

ج. الصناعات التقليدية

قبل النفط، اعتمدت المملكة على الحرف اليدوية مثل صناعة السفن، والأثاث، والجلود، والمنسوجات، والتي شكلت أساس النشاط الصناعي المحلي. (20)

رابعاً: تشجيع التجارة واستقطاب الاستثمارات

تطورت التجارة من الغوص بحثاً عن اللؤلؤ إلى تصدير المنتجات الزراعية والحرفية، ولاحقاً بفضل النفط إلى تجارة ضخمة متنوعة. شجعت الحكومة التجارة الداخلية والخارجية، واستقطبت الاستثمارات الأجنبية، وأسست أول شركة مساهمة وطنية لتطوير الصناعة. (21)

خامساً: تطوير البنية التحتية

استثمر الملك عبد العزيز في الطرق والسكك الحديدية والاتصالات اللاسلكية لتسهيل التجارة وحركة الحجاج وربط المناطق، ما ساهم في التنمية الشاملة. (22)

سادساً: تحقيق العدالة الاجتماعية

ركزت سياسات الملك على توزيع الثروة بعدالة، وتحسين التعليم من خلال إدارة المعارف العامة والمعهد العلمي السعودي، والرعاية الصحية عبر إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية، ودعم الأسر الفقيرة والمحتاجة. (23)

المبحث الثاني: دلالات الفكر الاقتصادي للملك عبد العزيز وأبعاده الاجتماعية والسياسية

لقد كان للفكر الاقتصادي للملك عبد العزيز آل سعود أهمية بالغة ودلالة عميقة عكست رؤيته الطموحة نحو بناء

(19) مها بنت علي بن عامر آل خشيل: "التقيب عن المعادن في عهد الملك عبد العزيز 1344- 1373 هـ. = 1926- 1953 م". الدارة مج، 43 ع1 (2017): 105- 160. مسترجع من

[http://\[search.mandumah.com/Record/881962\]\(https://www.google.com/search?q=https://search.mandumah.com/Record/881962\)](http://[search.mandumah.com/Record/881962](https://www.google.com/search?q=https://search.mandumah.com/Record/881962))

عبد العزيز بن عبد الله بن لعبون: اتفاقيات النفط والمعادن في المملكة العربية السعودية. مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الرياض، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، ص464.

(20) محمد أحمد الرويثي: "تطور الوظيفة الصناعية في المدينة السعودية". نشرة رسائل جغرافية، جامعة الكويت، العدد (٩٩)، آذار ١٩٨٧م، ص25. أحمد صالح خليفة، وعلي أحمد مهنا: "التطورات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية قبل عام 1945". مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ع2 (2014): 268- 287. مسترجع من

[http://\[search.mandumah.com/Record/898\]\(https://www.google.com/search?q=https://search.mandumah.com/Record/898\)](http://[search.mandumah.com/Record/898](https://www.google.com/search?q=https://search.mandumah.com/Record/898)) (21) زاهية قنوره: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1975م، ص134. أحمد صالح خليفة وعلي أحمد مهنا، مرجع سابق، ص. 278- 282

(22) محمود حجازي: ملك وتاريخ، مج1، دار الأصفهاني للطباعة، جدة، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ص132. عبد الله العثيمين: تاريخ المملكة العربية السعودية، ط3/ ج 2، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض: ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، ص252- 353.

(23) خير الدين الزركلي: مرجع سابق، ص174. لطيفة عبد العزيز السلوم: التطورات السياسية والحضارية في الدولة السعودية المعاصرة 1926-1932م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، 1977م، ص251. رسائل الملك عبد العزيز للقراء والمحتاجين [https://www.alarabiya.net/saudi- today/2017/05/0 today/2017/05/05](https://www.alarabiya.net/saudi-

دولة مستقلة وراسخة الأركان. اتسمت السياسات الاقتصادية التي انتهجها بتوازن دقيق بين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تعزيز اللحمة الوطنية. يستعرض هذا المبحث أبرز الأبعاد الاجتماعية والسياسية لهذا الفكر وتأثيره المحوري في تشكيل ملامح الدولة الحديثة في المملكة العربية السعودية.

أولاً: الدلالة الاجتماعية: تعزيز الوحدة الوطنية

قبل قيام الدولة السعودية على يد الملك المؤسس عبد العزيز، كان المجتمع في شبه الجزيرة العربية يتميز بتركيبته القبلية المتفرقة، حيث شكلت النزاعات على الموارد الشحيحة، كالمراعي والأراضي، ظاهرة متفشية. كانت القبيلة آنذاك بمثابة الوحدة الاجتماعية الأساسية التي تضطلع بمسؤولية رعاية أفرادها وحمايتهم.⁽²⁴⁾

مع بزوغ فجر الدولة السعودية، شهد المجتمع تحولاً جذرياً، إذ انصب التركيز على الأسرة كوحدة اجتماعية محورية بدلاً من القبيلة. أسهم هذا التحول في تراجع دور القبيلة وتزايد مهام الدولة واضطلاعها بمسؤوليات جديدة، مما أدى إلى اضمحلال سلطة شيوخ القبائل وترابط المجتمع على أسس اقتصادية أوسع.⁽²⁵⁾ لم تكن هذه العملية التحولية مجرد تغيير سطحي، بل كانت عملية شاملة طالت مختلف مناحي الحياة، وقد تمت تحت إشراف الدولة وتوجيهاتها، واستغرقت عقوداً زمنية، شهدت خلالها ثلاثة أجيال انتقالاً تدريجياً من نمط المجتمع القبلي إلى بنية مجتمع حديث.⁽²⁶⁾

ضمن إطار رؤيته الثاقبة لبناء دولة موحدة ومستقرة، أولى الملك عبد العزيز عناية فائقة للجانب الاقتصادي باعتباره دعامة أساسية لتحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي. لقد أدرك بعمق أن التوزيع المنصف للثروة وإتاحة الخدمات الأساسية لعموم المواطنين هو السبيل الأمثل لإيجاد مجتمع متماسك ومتعاقد.

تجسدت هذه الرؤية في منظومة من السياسات الاقتصادية الحكيمة التي تبناها، وشملت التوزيع العادل لعائدات النفط على كافة مناطق المملكة، الأمر الذي أسهم في تقليص الفوارق الاقتصادية بين المناطق وتعزيز تنمية الأقاليم النائية. كما خصص اهتماماً بالغاً لإنشاء البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية، مما ساهم في الارتقاء بمستوى معيشة جميع المواطنين وتعزيز إحساسهم بالعدالة الاجتماعية.⁽²⁷⁾ وكما أشير سابقاً، لم تقتصر فاعلية السياسات الاقتصادية للملك عبد العزيز على الجانب المادي فحسب، بل امتدت لتشمل تعزيز الانتماء الوطني والشعور بالوحدة بين أطراف المجتمع السعودي المتنوعة. لقد استشعر أن الإنفاق على المشاريع ذات البعد الاجتماعي، مثل تشييد المساجد والمدارس والمستشفيات، يسهم في تقوية الروابط الاجتماعية والثقافية بين أفراد المجتمع، ويدعم شعورهم بالانتماء إلى كيان وطني واحد ومصير مشترك.⁽²⁸⁾

لقد آتت هذه السياسات الحكيمة التي استهلها الملك عبد العزيز، وواصل أبنائه من بعده تطويرها، أكلها في تحقيق استقرار اجتماعي لافت، ووضع اللبنة الأولى لتشييد دولة حديثة ومتقدمة، تتسم بوحدتها الوطنية وتماسكها

(24) محمد بن إبراهيم السيف: المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، د.ط، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، 2003م، ص 80

(25) سعيد فالح الغامدي: البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية، ط5، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1990م، ص 31.

(26) عبد العزيز الخضر: السعودية سيرة دولة ومجتمع، د.ط، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2011م، ص 48

(27) محمود حجازي: مرجع سابق، ص 234.

(28) عبد الفتاح حسن أبو عليه: الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز، دار المريخ للنشر، الرياض، 1986م، ص 45.

الاجتماعي. وبناءً عليه، يمكن الجزم بأن السياسات الاقتصادية الرشيدة التي اتبعها الملك عبد العزيز لعبت دوراً حاسماً في تعزيز الوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية.

لقد برهن الاستثمار في البنية التحتية والتنمية الريفية على نجاعته في دعم الوحدة الوطنية؛ فشكّلت السياسات التي اعتمدت على إقامة بنية تحتية صلبة وتنمية المناطق الريفية ركيزة أساسية لتعزيز اللحمة الوطنية. لقد أدركت القيادة الرشيدة أن التنمية المتوازنة بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية هي الطريقة المثلى لتحقيق التماسك الاجتماعي والاقتصادي. من خلال تخصيص الاستثمارات لبناء شبكات الطرق والجسور والمرافق العامة في المناطق الريفية، فتحت آفاق جديدة أمام قاطني هذه المناطق، مما أسهم في تحسين ظروف معيشتهم وزيادة فرص العمل المتاحة لهم. فضلاً عن ذلك، ساهم توفير الخدمات الحيوية كالماء والكهرباء في هذه المناطق في الارتقاء بجودة حياة سكانها وجعلها أكثر جاذبية للإقامة والعمل.

لقد أسفرت هذه الجهود المتواصلة المبذولة لتنمية المناطق الريفية عن تقليص الفجوة بين الريف والحضر، وتعزيز الشعور بالعدالة والمساواة بين كافة مكونات المجتمع. كما أنها أسهمت في بناء مجتمع متآلف ومتكاتف، يشعر فيه كل فرد بأنه جزء لا يتجزأ من هذا الوطن، وأنه يتمتع بالحق في الحصول على الخدمات والمرافق المتاحة لغيره.

ثانياً: البعد السياسي: تعزيز الاستقلالية والسيادة الوطنية

لم يكن الفكر الاقتصادي للملك عبد العزيز مجرد مسعى لتحقيق مؤشرات نمو كمية، بل كان جزءاً لا يتجزأ من رؤيته الاستراتيجية الشاملة لبناء دولة قوية ومستقلة. لقد استوعب بعمق أن الاقتصاد ليس مجرد محرك للتقدم المادي، بل هو دعامة أساسية من دعائم السيادة والاستقلال الوطني. فعند إبرام الاتفاقيات الاقتصادية، كتلك التي أبرمتها شركة أرامكو، لم يرم الملك عبد العزيز إلى تحقيق مكاسب آنية فحسب، بل سعى إلى تأسيس شراكات استراتيجية تكفل لمملكته حقوقها وتصور مصالحها على المدى البعيد. شكّلت هذه الاتفاقيات حجر الزاوية في بناء هيكل اقتصادي متين وقوي، قادر على تحمل تقلبات الاقتصاد العالمي، والإسهام بفعالية في دفع عجلة التنمية الشاملة في شتى القطاعات. (29)

لقد أثبتت السياسات الاقتصادية الحصيفة التي اتبعها الملك عبد العزيز أنها كانت استثماراً ناجحاً بعيد المدى. فبالإضافة إلى تدعيم الاستقرار الداخلي وتحقيق التنمية الاقتصادية، أسهمت هذه السياسات في رفع مكانة المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد مكنت المملكة من الانخراط الفاعل في منظومة العلاقات الدولية وإقامة روابط دبلوماسية متينة مع مختلف الدول، كما عززت من دورها كدولة محورية في المنطقة وقدرتها على التأثير في مسارات الأحداث الإقليمية والدولية. وكانت الاستقلالية الاقتصادية التي اكتسبتها المملكة بفضل هذه السياسات عاملاً حاسماً في دعم توجهات سياستها الخارجية، وتمكينها من اتخاذ قراراتها الوطنية بشكل مستقل وحيوي. (30)

(29) أمل عبد الله الهشام: "اتفاقية الامتياز الأمريكي لنفط الأحساء". مجلة "وقائع تاريخية" العدد (38)، يناير 2023م، ص284.

(30) وزارة الخارجية السعودية، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام، د. ط، مؤسسة الاضطفاء للطباعة والنشر، الرياض، 1999م، ص 460-461.

ثالثاً: الدلالة الثقافية والدينية: تمازج القيم الإسلامية مع الفكر الاقتصادي

لقد مثلت القيم الإسلامية الأصلية المرتكز الأساسي والراسخ للسياسات التي اتبعتها الملك عبد العزيز في عملية بناء الدولة السعودية الحديثة. فقد استلهم من التعاليم الإسلامية السمحة مبادئ التكافل الاجتماعي، والعدالة، والمساواة، وحرص على تطبيقها في كافة مناحي الحياة. وقد تجسدت هذه القيم بوضوح في مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في إيجاد مجتمع متماسك ومتربط.⁽³¹⁾

نظر الملك عبد العزيز إلى توزيع الثروة وتوفير الخدمات الأساسية لكافة المواطنين كواجب شرعي ووطني في آن واحد، لا مجرد عمل تطوعي أو خيري. وقد حرص على أن يكون هذا التوزيع قائماً على العدل والإنصاف، ليحظى جميع المواطنين بشعور راسخ بأنهم شركاء أساسيون في هذا الوطن. كما شجع بقوة على توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تعود بالنفع العام على المجتمع بأسره، مثل إقامة المساجد والمدارس والمستشفيات، إيماناً منه بأن هذه المشاريع تلعب دوراً محورياً في تعزيز اللحمة الاجتماعية وتقريب المسافات بين أفراد المجتمع.⁽³²⁾

لم تقتصر السياسات التي انتهجها الملك عبد العزيز على الجوانب المادية البحتة، بل امتدت لتشمل الجانب المعنوي والثقافي. فقد عمل جاهداً على غرس القيم الإسلامية الأصلية في نفوس المواطنين، كالجود والكرم وحسن الضيافة، والتسامح والتعاون المثمر. كما حث على نشر العلم والمعرفة، وإقامة علاقات وطيدة بين مختلف شرائح المجتمع. وحرص أشد الحرص على صون التراث الثقافي والديني للمملكة، إدراكاً منه للأهمية القصوى للحفاظ على الهوية الوطنية المميزة.⁽³³⁾

لقد أثمرت هذه السياسات الحكيمة التي استلهاها الملك عبد العزيز، وواصل أبنائه البررة تطويرها، عن بناء مجتمع متماسك ومتآلف، يتميز بقيمه الإسلامية الأصلية والراسخة. وقد أسهمت هذه القيم في تحقيق توازن متناغم بين مسيرة التطور الاقتصادي والحفاظ على الهوية الثقافية والدينية للمجتمع. خلاصة القول، شكلت القيم الإسلامية المحرك والدفع الرئيسي للسياسات التي اتبعتها الملك عبد العزيز، والتي توجت بتحقيق العديد من الإنجازات البارزة.

رابعاً: التأثيرات الاقتصادية طويلة الأمد

لقد وضع الملك عبد العزيز، ببعد نظره الاستراتيجي، حجر الأساس لاقتصاد واعد ومستدام للمملكة العربية السعودية، من خلال تبنيه لسياسات اقتصادية حصيفة استشرفت آفاق المستقبل. ركزت هذه السياسات على بناء قاعدة اقتصادية متينة تنسم بالتنوع والتوازن، بحيث لا تعتمد على مصدر دخل وحيد، بل على منظومة مترابطة من القطاعات الاقتصادية الحيوية. ساهم هذا التنوع الاقتصادي بشكل فاعل في تحقيق استقرار ملحوظ، وتعزيز

(31) محمد شوقي الفنجري: "أيدولوجية التنمية في المملكة العربية السعودية". "الدارة" مج 9، ع3 (1984): 23-40 مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record1331>

(32) عبد الفتاح حسن أبو عليه: مرجع سابق، ص 67.

(33) أحمد بن حامد إبراهيم القضاة: "النفقات الخيرية في عهد الملك عبد العزيز آل سعود 1343- 1373 هـ / 1924- 1953م: صحيفة أم القرى

مصدراً. "الدارة" مج 39، ع 3، 93-142، 2013م. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record633170>

قدرة المملكة على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

إن الاستثمار المكثف في تطوير البنية التحتية، والنهوض بالقطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة والتجارة، كان له بالغ الأثر في تنويع مصادر الدخل الوطني، وتعزيز القدرة التنافسية للمملكة في الأسواق العالمية. كما أن الاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية وتوفير فرص التعليم والتدريب النوعي، أسهم في بناء كوادر وطنية مؤهلة تمتلك القدرة والكفاءة على قيادة مسيرة التنمية الوطنية.⁽³⁴⁾

لقد برهنت السياسات الاقتصادية التي رسم معالمها الملك عبد العزيز على مرونتها وقدرتها العالية على التكيف مع المتغيرات الدولية المتسارعة. فمع اكتشاف الثروة النفطية، استطاعت المملكة استثمار عائدات هذه الثروة الطبيعية بحكمة واقتدار، من خلال توجيهها نحو تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يسهم بفعالية في تحقيق استقرار اقتصادي مستدام على المديين المتوسط والطويل.⁽³⁵⁾

لقد شكلت الأسس الراسخة التي أرساها الملك عبد العزيز نقطة انطلاق قوية للانتقالات والتحويلات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها المملكة في العقود اللاحقة. فبفضل هذه الأسس المتينة، تمكنت المملكة من تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتواصل، والحفاظ على مكانتها ودورها كقوة اقتصادية مؤثرة على الساحتين الإقليمية والدولية.

المبحث الثالث: تأثير الفكر الاقتصادي للملك عبد العزيز على أسس النهضة الاقتصادية

كان للفكر الاقتصادي للملك عبد العزيز دوراً أساسياً في تشكيل النهضة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، حيث أسهمت سياساته في بناء أساس قوي للتنمية الاقتصادية المستدامة. يعرض هذا المبحث كيف أثرت السياسات الاقتصادية للملك عبد العزيز في تأسيس قطاعات اقتصادية متنوعة، وتعزيز التنمية الاقتصادية بشكل شامل ومستدام.

أولاً: نشوء القطاعات الاقتصادية الجديدة

تميزت رؤية الملك عبد العزيز الاقتصادية ببعد نظرٍ استشرافي، حيث أدرك أهمية تنويع مصادر الدخل الوطني وعدم الاعتماد الكلي على النفط. ففي الوقت الذي كان فيه النفط يمثل ركيزة أساسية للاقتصاد، حرص على دعم القطاعات الاقتصادية التقليدية ك الزراعة والتجارة، وتشجيع النشاطات الاقتصادية الناشئة. وقد أولى اهتماماً خاصاً بتطوير القطاع الزراعي، حيث قدم الدعم المالي والتقني للمزارعين بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتنمية المناطق الريفية، مما ساهم في بناء اقتصاد وطني متين وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية.⁽³⁶⁾

شهد قطاع التجارة في عهد الملك عبد العزيز نقلة نوعية بفضل الاهتمام الكبير بتطوير البنية التحتية. فمع تحسن شبكة الطرق والمواصلات البرية والبحرية، وتوسيع الموانئ، وربطها بالأسواق العالمية، تحولت المملكة إلى مركز تجاري حيوي يشهد حركة نشطة للبضائع والخدمات، مما ساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني وزيادة الدخل القومي.⁽³⁷⁾

⁽³⁴⁾ وليد ساسي: الملك عبد العزيز آل سعود ودوره في تأسيس المملكة العربية السعودية (1876-1953م) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، 2017م، ص 79-80.

⁽³⁵⁾ هند بنت عبد الله الراجح: مرجع سابق، ص 530.

⁽³⁶⁾ خلف الله بن سليمان النمري: اقتصاديات النشاط الزراعي في عهد الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص 55.

⁽³⁷⁾ أحمد صالح خليفة، وعلي أحمد مهنا: مرجع سابق، ص 279-280.

ثانياً: تعزيز التنمية الصناعية

أدرك الملك عبد العزيز أهمية الصناعة في بناء اقتصاد قوي ومتنوع، فوضع اللبنة الأولى لقطاع صناعي واعد، حيث أنشئت مصانع صغيرة تغطي احتياجات أساسية كالصناعات الغذائية ومواد البناء. كانت هذه الخطوة بمثابة استثمار في المستقبل، حيث أرسى الأسس لقطاع صناعي قادر على تلبية الطلب المتزايد على المنتجات المحلية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وبالتالي تعزيز الاقتصاد الوطني.⁽³⁸⁾

لم تتوقف مسيرة التنمية الصناعية في المملكة عند هذا الحد، بل استمرت بوتيرة متسارعة في العقود اللاحقة. فبناءً على الأسس التي وضعها الملك عبد العزيز، استثمرت الدولة بكثافة في تطوير البنية التحتية الصناعية، مما مهد الطريق لنمو صناعات جديدة وتوسيع نطاق الصناعات القائمة. وقد ساهم هذا التوسع في تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

تعتبر جهود الملك عبد العزيز في تعزيز التنمية الصناعية نقطة تحول في تاريخ المملكة العربية السعودية. وقد أثبتت الأحداث أن هذه الرؤية كانت حكيمة واستشرافية، حيث تمكنت المملكة من بناء قطاع صناعي قوي ومتنوع. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه عملية التنمية الصناعية، ويتطلب مواجهتها المزيد من الجهود والاستثمار.

ثالثاً: تحقيق التنمية المستدامة

تميزت رؤية الملك عبد العزيز الاقتصادية بنظرة ثاقبة للمستقبل، حيث أدرك أهمية تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لا تعتمد فقط على الموارد الطبيعية المتاحة. وقد وضع خطاً استراتيجياً طويلة الأمد تهدف إلى استثمار هذه الموارد بحكمة وتوجيه عائداتها نحو مشاريع تنموية متنوعة. فلم يكتفِ الملك عبد العزيز باستغلال الثروات الطبيعية، بل سعى إلى بناء اقتصاد متنوع قائم على أسس متينة قادرة على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية المحلية والعالمية.

وقد أثبتت الرؤية الاقتصادية الحكيمة للملك عبد العزيز قدرتها على تجاوز التحديات الاقتصادية الجسام التي واجهتها المملكة. فبالرغم من الكساد الكبير الذي ضرب العالم في الثلاثينيات من القرن الماضي، والتكاليف الباهظة للحروب التي خاضها لتحقيق الوحدة الوطنية، وتراجع إيرادات الحج، تمكنت المملكة من التعافي والنمو بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة التي اتخذها الملك عبد العزيز.⁽³⁹⁾

كما شكّلت البنية التحتية المتطورة، التي شملت الطرق والموانئ والمطارات، ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة. فقد ساهمت هذه البنية التحتية في جذب الاستثمارات، وتسهيل التجارة، وتعزيز التكامل بين مختلف المناطق، مما أدى إلى نمو اقتصادي مستدام وشامل.⁽⁴⁰⁾

(38) وليد ساسي: مرجع سابق، ص 78-79.

(39) أمل عبد الله الهشام: مرجع سابق، ص 371.

(40) المواصلات والاتصالات، المملكة العربية السعودية خلال مئة عام، دراسة توثيقية، (١٣١٩هـ-١٤١٩هـ / ١٩٠٢م - ١٩٩٩م)، مج ٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص 510 وما بعدها.

رابعاً: التنمية البشرية وتعزيز القوى العاملة

أدرك الملك عبد العزيز، بحكمته وبعيد نظره، أن رأس المال البشري هو الثروة الحقيقية للأمم. لذا، أولى اهتماماً كبيراً بتنمية الموارد البشرية، واعتبر التعليم والتدريب ركيزة أساسية لبناء دولة حديثة ومتطورة. وقد أثبتت السياسات التعليمية التي اتخذها، والتي ركزت على توفير فرص التعليم للجميع، نجاحها في بناء جيل واعٍ ومؤهل قادر على النهوض بالوطن.

وقد أظهر ذلك بوضوح عندما أسس مديرية المعارف العامة عام 1926م، إيماناً منه بأن التعليم هو أساس التقدم والرخاء. فقد رأى أن التعليم ليس مجرد وسيلة للحصول على المعرفة، بل هو أداة لبناء الإنسان والمجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة. وقد أولى اهتماماً كبيراً بنشر التعليم في جميع أنحاء المملكة، وحرص على توفير بيئة تعليمية مناسبة للجميع.⁽⁴¹⁾

إيماناً بأهمية الاعتماد على الكفاءات الوطنية، أولى الملك عبد العزيز اهتماماً كبيراً بتدريب وتأهيل الشباب السعودي. فقد تم إنشاء مراكز تدريب مهني متخصصة لتزويدهم بالمهارات العملية اللازمة للانخراط في سوق العمل. ساهمت هذه المراكز في تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، وتعزيز التوطين في مختلف القطاعات، مما كان له أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني وتعزيز الهوية الوطنية.

ولتحقيق ذلك، عملت الدولة على توفير برامج تدريبية متخصصة للمزارعين، ونقل أحدث التقنيات الزراعية إليهم وتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم. كما قامت من خلال التعليم الزراعي على نشر الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتشجيع المزارعين على تبني ممارسات زراعية مستدامة.⁽⁴²⁾

لم تكن فكرة ربط المملكة بشبكة اتصالات لاسلكية مجرد مشروع تقني، بل كانت رؤية استراتيجية تهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتسهيل التواصل بين مختلف مناطق المملكة. ولتحقيق هذه الرؤية الطموحة، أولى الملك عبد العزيز اهتماماً بالغاً ببناء الكوادر الوطنية القادرة على إدارة وتشغيل هذه الشبكة المتطورة. فقد أنشأ مدارس متخصصة لتعليم فنون الاتصالات اللاسلكية، واستقدم خبراء ومدرسين من مختلف أنحاء العالم لتدريب الطلاب السعوديين. وبعد تخرج أول دفعة من المهندسين السعوديين، تم إيفادهم إلى الدول المتقدمة مثل إنجلترا ومصر لإكمال دراساتهم وتطوير مهاراتهم.⁽⁴³⁾

خامساً: تشجيع الابتكار والتحديث التقني

رغم محدودية الإمكانيات التقنية في عصره، إلا أن الملك عبد العزيز كان يتمتع برؤية ثاقبة للمستقبل. فقد أدرك أهمية التكنولوجيا في دفع عجلة التنمية، وشجع على تبني أحدث التقنيات المتاحة في ذلك الوقت، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الزراعة والنقل.

(41) عماد يوسف عبد العزيز وأمين غانم محمد: السياسة التعليمية في عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (1926-1953م)، جامعة الموصل، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية المجلد (14) العدد (4) لسنة 2018م، ص 123.

(42) خلف الله بن سليمان النمري: مرجع سابق، ص 13.

(43) محمود حجازي: مرجع سابق، ص 254.

ولتشجيع الابتكار والتحديث التقني في مجال الزراعة، عمل الملك عبد العزيز جاهداً على توفير كل ما يحتاجه المزارع من آلات ومعدات، وتقديم الدعم الفني اللازم لهم. فقد أمر الملك عبد العزيز بإنشاء معامل وورش صيانة في مختلف مناطق المملكة، وخاصة في المناطق الزراعية الرئيسية مثل الرياض والمدينة المنورة والقصيم. تم تجهيز هذه المعامل بأحدث الآلات والمعدات، وتم توظيف نخبة من المهندسين والفنيين للقيام بأعمال الصيانة والإصلاح للآلات الزراعية المختلفة، مثل مضخات المياه والجرارات والحفارات الارتوازية.⁽⁴⁴⁾

ولضمان حصول المزارعين على أفضل الخدمات الفنية، قام الملك عبد العزيز باستقدام فنيين زراعيين من ذوي الخبرة من مختلف دول العالم. عمل هؤلاء الفنيون على تدريب الكوادر الوطنية على أحدث التقنيات الزراعية، وتقديم الدعم الفني اللازم للمزارعين.⁽⁴⁵⁾

أدرك الملك عبد العزيز أن ارتفاع أسعار الآلات والمعدات الزراعية قد يشكل عائقاً أمام المزارعين، لذلك أمر باستيراد كميات كبيرة من هذه الآلات وتوزيعها على المزارعين بأسعار مخفضة وبتسهيلات في الدفع. كما أمر بإعفاء هذه الآلات من الرسوم الجمركية، مما ساهم في تخفيض تكلفتها بشكل كبير. ولتشجيع المزارعين على شراء الآلات الزراعية، وضع الملك عبد العزيز نظاماً للتقسيط يتيح للمزارع شراء الآلة ودفع قيمتها على أقساط ميسرة. كما قام بتشكيل لجان في كل منطقة لدراسة طلبات المزارعين وتحديد احتياجاتهم من الآلات.⁽⁴⁶⁾

وقد أسفر هذا التوجه عن تحول نوعي في الزراعة، حيث أدخلت آلات زراعية حديثة وأنظمة ري متطورة، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتقليل الهدر، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي وتعزيز الاقتصاد الوطني.

لم يألُ الملك عبد العزيز جهداً في تحديث قطاع النقل في المملكة. فقد عمل على تطوير البنية التحتية للطرق والجسور، واستيراد أحدث أنواع السيارات والحافلات، ودعم إنشاء خطوط الطيران، مما ساهم في تحسين كفاءة النقل وتقليل الوقت والجهد المبذول في التنقل بين المدن والقرى. كما أولى اهتماماً خاصاً بتدريب الكوادر الوطنية في مجال النقل، لضمان استدامة التنمية في هذا القطاع الحيوي.

ومن الأمثلة على ذلك، أرسل الملك عبد العزيز في عام 1935م بعثة سعودية إلى إيطاليا لتلقي تدريب متقدم في مجال الطيران، حيث تم اختيار عشرة شبان واعدن لتولي هذه المهمة الوطنية. وبعد تخرجهم وعودتهم إلى الوطن، بدأت المملكة تشهد نقلة نوعية في مجال الطيران المدني. سبق هذه البعثة، في عام 1929م، قيام الحكومة السعودية بشراء أولى طائراتها، والتي كانت عبارة عن أربع طائرات أحادية المحرك. وقد استخدمت هذه الطائرات في البداية للرحلات الداخلية، ثم تم تدعيمها بزيادة عدد الطائرات وتطوير قدرات الطيارين السعوديين من خلال إيفادهم إلى مصر لتلقي مزيد من التدريب.⁽⁴⁷⁾

مع تزايد الاهتمام بالطيران، تم إنشاء إدارة خاصة لشؤون الطيران، والتي ألحقت فيما بعد بوزارة الدفاع. وقد سميت هذه الإدارة بإدارة طائرات الخطوط السعودية، مما يعكس الرؤية المستقبلية للملك عبد العزيز في تطوير خطوط

(44) عبد المنعم الغلامي: مرجع سابق، ص 282.

(45) خلف الله بن سليمان النمري: اقتصاديات النشاط الزراعي في عهد الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص 19.

(46) نفس المرجع، ص 47.

(47) خير الدين الزركلي: مرجع سابق، ص 203.

جوية وطنية تساهم في خدمة المواطنين والوطن.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد قطاع الطيران السعودي تطوراً ملحوظاً، حيث تم شراء عدد كبير من الطائرات الحديثة من طراز داكوتا، والتي استخدمت في إنشاء خطوط طيران منتظمة بين المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا ولبنان. وقد ساهمت هذه الخطوط في نقل الركاب والبضائع والبريد، مما ساهم في تقريب المسافات بين الدول العربية وتعزيز التعاون والتبادل التجاري والثقافي. لم يغفل الملك عبد العزيز عن دور الطيران في خدمة الحجاج، حيث قامت الخطوط الجوية السعودية بتسيير رحلات جوية لنقل الحجاج من وإلى الأراضي المقدسة، مما سهل على الحجاج أداء فريضة الحج والعمرة.⁽⁴⁸⁾

إن اهتمام الملك عبد العزيز بتطوير قطاع الطيران عكس رؤيته الثاقبة لأهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية والتقدم، ويسلط الضوء على حرصه على مواكبة التطورات العالمية في مجال النقل والمواصلات. وقد شكلت هذه الخطوات الأساس لبناء قطاع طيران مدني قوي في المملكة العربية السعودية.

المبحث الرابع: ركائز بناء الدولة الحديثة في عهد الملك عبد العزيز (1932-1953م)

شهدت الحقبة الممتدة من عام 1932م حتى عام 1953م تحولات جوهرية في مسار تاريخ المملكة العربية السعودية، إذ أرسى فيها الملك عبد العزيز القواعد الأساسية لدولة حديثة تنشد الرقي والازدهار. اتسمت هذه الفترة بتشييد أسس راسخة للمؤسسات الحكومية وتبني سياسات اقتصادية وسياسية متوازنة استهدفت تحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة، مما أسهم في ترسيخ مكانة المملكة كدولة ذات سيادة فاعلة ومؤثرة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أولاً: تأسيس البنية الإدارية للدولة

كان الملك عبد العزيز، رحمه الله، شديد الحرص على بناء دولة حديثة ومواكبة للتطور، ولذا وجه اهتمامه البالغ نحو تطوير الهيكل الإداري للدولة. وقد تجلّى ذلك في تأسيس الوزارات والمصالح الحكومية المتنوعة لتضطلع بمهامها في تنظيم وإدارة شؤون البلاد بكفاءة وفعالية.

برزت وزارة المالية كأحدى أولى الوزارات التي تأسست، وحملت على عاتقها مسؤولية تنظيم الموارد المالية للدولة وتوزيعها على مختلف المشاريع التنموية. لعبت هذه الوزارة دوراً محورياً في تحقيق الشفافية والعدالة في إدارة المال العام، كما وضعت الأسس المتينة لأنظمة المحاسبة والرقابة المالية، مما أسهم في تعظيم الاستفادة من الإيرادات العامة وتعزيز الثقة في الأداء الحكومي.⁽⁴⁹⁾ قبل توحيد المملكة، كان النظام المالي يتسم باللامركزية والعشوائية، حيث كانت كل منطقة تدير شؤونها المالية بمعزل عن الأخرى. وبعد إتمام عملية التوحيد، أدرك الملك عبد العزيز الأهمية القصوى لتوحيد النظام المالي، فبادر إلى تأسيس مديرية المالية العامة في عام 1344هـ لتنظيم الإيرادات والمصروفات على مستوى الدولة. وفي عام 1350هـ، تم إصدار أول ميزانية موحدة للمملكة، اعتمدت بشكل رئيسي على إيرادات موسم الحج، والجمارك، والضرائب غير المباشرة. أسهمت هذه الإجراءات المبكرة في وضع

(48) نفس المرجع، ص 204.

(49) لطيفة عبد العزيز السليم: مرجع سابق، ص 114.

أسس تنظيمية قوية للإدارة المالية في المملكة، مما ساعد على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المنشود.⁽⁵⁰⁾ مع مرور الزمن، توسعت مهام ومسؤوليات وزارة المالية بشكل كبير لتواكب نمو الدولة. فبعد أن اقتصر دورها في البداية على الإشراف على الشؤون المالية بشكل أساسي، امتد ليشمل الإشراف على قطاعات حيوية ومتعددة مثل شؤون الحج، والدفاع، والزراعة، والبنية التحتية. ومع اكتشاف النفط وتزايد الإيرادات الحكومية، تم توسيع نطاق عمل الوزارة ليشمل إدارة الضرائب والزكاة ومختلف الشؤون الاقتصادية. ومع ذلك، ومع ازدياد حجم الدولة وتعقيداتها، تم تقسيم الوزارة إلى وزارات متخصصة في عام 1373هـ لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة في الإدارة الحكومية.⁽⁵¹⁾ بالتوازي مع تأسيس وزارة المالية، شهدت المملكة تأسيس وزارات أخرى ذات أهمية حيوية مثل وزارتي الداخلية والدفاع. لقد شكلت هذه الوزارات، إلى جانب وزارة المالية، النواة الصلبة للدولة الحديثة، حيث وضعت الأسس اللازمة للإدارة الحكومية الرشيدة وتنظيم الشؤون الداخلية، والعلاقات الخارجية، والمسائل الأمنية.

في مستهل مرحلة توحيد المملكة، واجه الملك عبد العزيز تحديات كبيرة في مجال فرض الأمن والاستقرار، حيث كانت الأوضاع الأمنية تتفاوت بشكل ملحوظ بين منطقة وأخرى. وضماناً لتحقيق الأمن الشامل والاستقرار الدائم، بادر الملك عبد العزيز إلى تأسيس مديرية الشرطة العامة في مكة المكرمة عام 1344هـ. وأولى اهتماماً بالغاً بتدريب وتأهيل رجال الأمن، ووضع قواعد وإجراءات صارمة لضمان أدائهم لمهامهم بكفاءة واقتدار. ولتعزيز الأمن على امتداد السواحل البحرية، تم إنشاء إدارة خفر السواحل في جدة. ومع تطور الدولة واتساع رقعتها، تطورت هذه المديرية لتصبح وزارة الداخلية، التي تولت المسؤولية الكاملة عن حفظ الأمن الداخلي في جميع أرجاء المملكة. وشملت مهامها الأساسية حماية الأرواح والممتلكات، وتطبيق القوانين والأنظمة، والمحافظة على النظام العام.⁽⁵²⁾

كانت الرؤية الملكية الحكيمة للملك عبد العزيز هي القوة المحركة والمهمة لعملية تطوير الجهاز الأمني للدولة. فقد أولى الملك مسألة الأمن والاستقرار الأولوية القصوى، وحرص على بناء جهاز أمني قوي يتمتع بالكفاءة العالية. تجلت هذه الرؤية في تحويل مسمى مديرية الشرطة العامة إلى مديرية عامة للأمن، وتوسيع نطاق عملها، وتكثيف برامج تدريب وتأهيل الكوادر الأمنية، مما جعل المملكة نموذجاً يحتذى به في مجال الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي والدولي.

أما فيما يتعلق بتأسيس وزارة الدفاع وتطور الجيش السعودي، فقد شهد الجيش منذ بداية مرحلة توحيد المملكة تطوراً ملحوظاً. فبعد الاعتماد المبدئي على المتطوعين من القبائل في المراحل الأولى، بدأت تتشكل نواة الجيش النظامي في عام 1929م بإنشاء إدارة للأمر العسكري، والتي اضطلعت بمهام تنظيم الوحدات العسكرية وتدريبها على أسس حديثة. وفي عام 1944م، تم إنشاء وكالة الدفاع، والتي تطورت لاحقاً لتصبح وزارة الدفاع. شهدت هذه الفترة توسعاً كبيراً في هيكل القوات المسلحة، حيث تم تأسيس سلاح الجو الملكي السعودي وإصدار القوانين

(50) نفس المرجع، ص 112.

(51) خير الدين الزركلي: مرجع سابق، ص 205.

(52) إبراهيم بن عويص العتيبي: تنظيمات الدولة في عهد الملك عبد العزيز (١٣٤٣-١٣٧٣هـ/1924-1953م) ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص 434.

والأنظمة المنظمة للطيران المدني والعسكري. وقد أسهم هذا التطور المؤسسي في تعزيز القدرات الدفاعية للمملكة وحماية سيادتها وأمنها. (53)

انطلاقاً من إيمان الملك عبد العزيز الراسخ بضرورة بناء شبكة علاقات دولية متينة لتعزيز مكانة المملكة العربية السعودية على الساحة العالمية، أصدر أمراً ملكياً كريماً بإنشاء وزارة الخارجية في عام 1349هـ/1930م، لتصبح بذلك أول وزارة يتم تأسيسها في المملكة. وقد سبق هذا الإجراء تأسيس مديرية مستقلة للشؤون الخارجية في مكة المكرمة عام 1344هـ/1926م، مما يدل على الاهتمام المبكر الذي أولاه الملك المؤسس للشأن الخارجي للبلاد. شهدت وزارة الخارجية منذ نشأتها تطوراً متواصلاً، حيث تحولت من مجرد مديرية صغيرة إلى وزارة تضطلع بدور محوري وأساسي في صياغة السياسة الخارجية للمملكة، وبناء علاقات متوازنة وإيجابية مع مختلف دول العالم وشعوبه. (54)

ثانياً: وضع أسس النظام القانوني والقضائي

إيماناً عميقاً منه بمبادئ العدل والإنصاف، أدرك الملك عبد العزيز، طيب الله ثراه، أن قيام دولة قوية و متماسكة يستلزم بالضرورة وجود نظام قضائي عادل ومستقل يتمتع بالقوة والنزاهة. لذا، عمل جاهداً على إرساء دعائم نظام قضائي راسخ يستند إلى مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، يضمن تطبيق العدالة الكاملة والمساواة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز.

قبل مرحلة توحيد المملكة العربية السعودية، كان النظام القضائي في شبه الجزيرة العربية يتسم بطابع اللامركزية إلى حد كبير، حيث كانت كل مدينة أو منطقة تمتلك قاضياً خاصاً بها يتولى الفصل في المنازعات المحلية. وكانت عملية الفصل في الخصومات تتم بشكل تقليدي وبسيط، حيث يستمع القاضي إلى أقوال الطرفين المتنازعين ويصدر حكمه. وفي حال عدم قبول أحد الطرفين بالحكم الصادر، كان الأمر يُحال إلى الأمير المحلي للنظر فيه وإيجاد حل مناسب. مع إتمام عملية توحيد المملكة تحت قيادة الملك عبد العزيز آل سعود، برزت الحاجة الملحة إلى بناء نظام قضائي موحد ومتكامل يعكس طموحات الدولة الوليدة ويواكب متطلبات العصر. ففي عام 1927م، أصدر الملك عبد العزيز مرسوماً ملكياً سامياً لتنظيم عمل المحاكم الشرعية وتحديد نطاق اختصاصاتها وصلاحياتها، مما شكل حجر الزاوية في تأسيس نظام قضائي مستقل ومتكامل الأركان. (55)

شهد النظام القضائي في المملكة تطوراً ملحوظاً ومتواصلاً على مر السنين التالية لمرحلة التأسيس. فبعد توحيد البلاد، تم وضع هيكل تنظيمي متكامل للقضاء، شمل إنشاء محاكم الأمور المستعجلة، والمحاكم الكبرى، بالإضافة إلى هيئة المراقبة القضائية للإشراف والمتابعة. وقد حددت هذه الأنظمة بوضوح اختصاصات وصلاحيات كل محكمة، مما أسهم بشكل كبير في تسريع وتيرة الفصل في القضايا وتحقيق العدالة الناجزة. فكانت محاكم الأمور المستعجلة تختص بالنظر في القضايا ذات القيمة المالية المحدودة، وتتكون من قاضي واحد، بينما كانت المحاكم الكبرى تنظر في القضايا الأكبر حجماً والأكثر تعقيداً، وتتألف من ثلاثة قضاة. أما هيئة المراقبة

(53) وليد ساسي: مرجع سابق، ص 83-84.

(54) فؤاد حمزة: البلاد العربية السعودية، ط ٢، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، ١٣٨٨هـ/1968م، ص 117.

(55) وليد ساسي: مرجع سابق، ص 70.

القضائية فقد كانت مكلفة بمسؤولية الإشراف العام على أداء عمل المحاكم وضمان تطبيق القوانين والأنظمة بشكل صحيح ودقيق. وفي عام 1936م، تم إنشاء رئاسة القضاء لتتولى المهام الإدارية والإشرافية على الجهاز القضائي بأكمله. وتوجت هذه الجهود الإصلاحية بإنشاء مجلس القضاء الأعلى، الذي اضطلع بمهمة الإشراف الكامل على شؤون القضاء وتوحيد الاجتهادات القضائية، مما أسهم بشكل فعال في تعزيز الأمن والاستقرار في كافة أرجاء المملكة. (56)

لقد أثمرت الجهود المبذولة في عملية تطوير النظام القضائي السعودي عن نتائج إيجابية وملموسة على أرض الواقع، حيث عززت مستوى ثقة المواطنين والمقيمين في نزاهة وفعالية القضاء واستقلاليتهم. كان لهذا الأثر بالغ الأهمية في ترسيخ مبدأ سيادة القانون، الذي يُعد ركيزة أساسية لا غنى عنها لقيام أي دولة حديثة ومزدهرة. كما ساهمت هذه الجهود الإصلاحية في تعزيز مستويات الأمن والاستقرار العام، ودعم مسيرة تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال توفير بيئة قضائية عادلة وشفافة تسهم في حل النزاعات بفاعلية وحماية الحقوق الفردية والجماعية.

ثالثاً: تنظيم شؤون الأمن والدفاع

أدرك الملك عبد العزيز، بحكمته العسكرية والسياسية، أن تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي الكامل للدولة يتطلب وجود قوة عسكرية رادعة وقادرة على حماية حدود البلاد وصون مقدراتها. لذا، أولى اهتماماً بالغاً بمسألة بناء جيش نظامي حديث ووضع استراتيجيات دفاعية شاملة تغطي كافة الجوانب الأمنية والعسكرية. وفي عام 1944م، تم تأسيس وزارة الدفاع كإطار مؤسسي لتنظيم شؤون الجيش وتطوير قدراته القتالية والعملياتية بالتعاون مع الدول الصديقة والشقيقة.

يعود تاريخ بناء الجيش السعودي إلى بواكير عهد تأسيس المملكة، حيث اعتمد الملك عبد العزيز في البداية على المتطوعين المخلصين من أبناء نجد، بالإضافة إلى قوات الإخوان الموالية له. (57) ومع التوسع المستمر في رقعة المملكة وتزايد التحديات، أصبحت الحاجة ملحة لوجود قوة عسكرية منظمة وذات هيكل مؤسسي واضح. ففي ثلاثينيات القرن الماضي، تم تأسيس أول نواة فعلية للجيش النظامي، وشهدت مدينة جدة إقامة أول استعراض عسكري رسمي لهذه القوة الجديدة. تلا ذلك إنشاء رئاسة أركان الجيش التي اضطلعت بمهمة تطوير وتنظيم كافة وحدات وتشكيلات القوات المسلحة. وفي أربعينيات القرن الماضي، تم تأسيس وزارة الدفاع، مما ساهم في تطوير الجيش بشكل كبير من خلال استقدام الخبراء العسكريين المتخصصين وتأسيس الكليات والمعاهد العسكرية المتطورة. وبالتعاون مع الدول الصديقة، مثل بريطانيا، تم تنفيذ برامج مكثفة لتدريب وتأهيل الكوادر العسكرية السعودية على أحدث فنون القتال والإدارة العسكرية. (58)

(56) عبد الرحمن الشلهوب: النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية، د. ط، مكتبة الشقري للنشر والتوزيع، الرياض، 2012م ص 331.

(57) في إطار رؤيته لبناء دولة عصرية قوية ومتماصة، أطلق الملك عبد العزيز آل سعود مشروع الهجرة، الذي كان يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة، منها: توطيد البدو الرحل، وبناء قوة عسكرية قوية، وتحقيق التنمية الزراعية والاقتصادية. وقد حقق هذا المشروع نجاحاً باهراً في تحقيق هذه الأهداف، حيث أسس لقوة عسكرية منظمة عرفت باسم الإخوان، والتي لعبت دوراً محورياً في توحيد المملكة وحماية حدودها، كما ساهمت في بناء مجتمع زراعي مستقر وازدهار الاقتصاد الوطني. (عبد الله سعيد فاضل العمري: "قوات الدفاع السعودي في عهد الملك عبد العزيز 1319هـ-1373هـ / 1902 - 1953 م".: دراسة تاريخية حضارية. "مجلة القلم للدراسات التاريخية والحضارية" ع 31 (2024)، ص 167-168)

(58) سعود المطيري: الملك عبد العزيز وتكوينه لجيش عصري عام 1946م، جريدة الرياض، العدد، 17081، 31 مارس 2015م، ص 4.

لم يشهد سلاح الجو الملكي السعودي تطوراً جوهرياً وكبيراً إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أدرك القادة السعوديون أهمية القوة الجوية في خوض الحروب الحديثة وفي تعزيز منظومة الأمن الوطني الشامل. أما فيما يخص القوات البحرية، فقد كانت مصلحة خفر السواحل تؤدي دوراً محدوداً في حماية الشواطئ والمياه الإقليمية السعودية حتى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، حيث بدأت المملكة في تلك الفترة في بناء قوة بحرية نظامية حديثة ومتكاملة. (59)

وفي إطار رؤيته الشاملة لبناء الجيش السعودي، أولى الملك عبد العزيز اهتماماً كبيراً بتطوير منظومة التعليم والتدريب العسكري في المملكة. ففي عهده، تم تأسيس مدارس عسكرية متخصصة تغطي مختلف التخصصات والمجالات العسكرية والتقنية، مثل مدارس الطيران، والإنشاءات العسكرية، والخدمات الطبية العسكرية. تم تزويد هذه المدارس بالمعلمين والمدرّبين المؤهلين من ذوي الخبرة والكفاءة، كما تم منح الطلاب الملتحقين بهذه المدارس رواتب شهرية وحوافز تشجعهم على الالتحاق والتفوق. وللارتقاء بمستوى الكفاءات العسكرية وتطوير قدراتها، تم إرسال بعثات دراسية متخصصة إلى الخارج، وتحديدًا إلى الدول الرائدة في المجالات العسكرية والتقنية، للتخصص في مجالات حديثة مثل صيانة الآلات والمعدات العسكرية، وفنون الطيران.

كما تم استقدام بعثات عسكرية أجنبية متخصصة بهدف تدريب وتأهيل الضباط السعوديين وتطوير القدرات القتالية والإدارية للكوادر العسكرية. ومن أبرز المؤسسات التعليمية العسكرية التي تأسست في تلك المرحلة التأسيسية الهامة: مدرسة مكة المكرمة العسكرية، ومركز تدريب المستجدين، ومدرسة التموين العسكري، ومدرسة الإسعاف العسكري، ومدرسة الإشارة العسكرية، ومدرسة ضباط الصف، ومدرسة السواقة العسكرية. لقد لعبت هذه المدارس دوراً حاسماً وجوهرياً في بناء جيش سعودي قوي ومنظم ومتطور. (60)

إلى جانب الاهتمام بالتعليم والتدريب، أولى الملك عبد العزيز عناية فائقة لمسألة تسليح الجيش السعودي وتزويده بأحدث المعدات والأسلحة المتاحة في تلك الفترة. في البداية، استخدم الجيش السعودي أسلحة تقليدية بسيطة كالسيوف والرماح، ثم تطور الأمر ليشمل استخدام البنادق والأسلحة النارية الأخرى. ومع مرور الوقت، سعى الملك عبد العزيز جاهداً لتحديث منظومة التسليح العسكري، فقام بشراء أسلحة حديثة ومتطورة من دول أوروبية مثل بولندا وفرنسا. وفي أربعينيات القرن الماضي، تزايدت الحاجة إلى تسليح الجيش بشكل أكبر وأكثر تطوراً، خاصة مع اندلاع الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من تطورات عسكرية متسارعة. لذلك، تعاونت المملكة مع دول كبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للحصول على أحدث أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة، مثل الدبابات والمدافع. كما اهتم الملك عبد العزيز بالتوجه نحو تصنيع بعض أنواع الأسلحة محلياً داخل المملكة، فتم إنشاء مصانع متخصصة لإنتاج الذخيرة وبعض الأسلحة الخفيفة، مما ساهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي وتعزيز القدرات الدفاعية والتصنيعية للجيش السعودي. (61)

(59) لطيفة عبد العزيز السليم: مرجع سابق، ص 169.

(60) عبد الله سعيد فاضل العمري: "قوات الدفاع السعودي في عهد الملك عبد العزيز 1319هـ-1373هـ / 1902-1953 م". دراسة تاريخية حضارية. مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية ع31 (2024): 161-202. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record1471507>

(61) نفس المرجع، ص 181-183.

ومن أجل تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، اللذين يُعدان الركيزة الأساسية لعملية التنمية الشاملة، أنشأ الملك عبد العزيز قوات الأمن الداخلي المتخصصة، مثل قوات الشرطة، لتتولى مهام حفظ النظام العام، ومكافحة الجريمة المنظمة والعشوائية، وحماية أرواح وممتلكات المواطنين والمقيمين. لقد أثبتت هذه الخطوة الاستباقية نجاحاً باهراً في توفير بيئة آمنة ومستقرة، مما شجع على تدفق الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر.

لقد أولى الملك عبد العزيز اهتماماً بالغاً ودائماً بمسألة الأمن منذ المراحل الأولى لتأسيس المملكة. فقد بدأ ببناء وتأسيس قوات شرطة نظامية في المدن الرئيسية والهامة مثل مكة المكرمة، والرياض، والمدينة المنورة، ثم قام بتنظيم هذه القوات ووضع القوانين والأنظمة اللازمة التي تضمن حفظ الأمن والنظام في المجتمع. ولضمان استقرار البلاد وتماسكها الاجتماعي، أنشأ الملك عبد العزيز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتي ساهمت بفعالية في نشر القيم والأخلاق الإسلامية الفاضلة ومكافحة الفساد والريضة. كما قام بتقسيم الحدود الجغرافية للمملكة إلى مناطق محددة وواضحة وتعيين مسؤولين أكفاء لحمايتها والإشراف عليها، مما عزز من مستوى الأمن والسيطرة على مستوى المملكة ككل. وبعد تأسيس وزارة الداخلية، تم توحيد جهود وأعمال مختلف الأجهزة الأمنية تحت مظلة تنظيمية واحدة، وربطها إدارياً بوزارة الداخلية. كما تم إنشاء إدارة الجوازات لتسهيل حركة دخول وخروج المسافرين ومراقبة المنافذ الحدودية. بفضل هذه الجهود التنظيمية والأمنية المتكاملة، تمكن الملك عبد العزيز من تحقيق مستوى عالٍ من الاستقرار الأمني في المملكة، مما كان له بالغ الأثر في دعم مسيرة نموها وتطورها في كافة المجالات.⁽⁶²⁾

رابعاً: بناء المؤسسات التعليمية والصحية

شكل تطوير قطاعي التعليم والرعاية الصحية ركيزة أساسية ومحورية في رؤية الملك عبد العزيز الطموحة لبناء دولة حديثة ومتطورة. فقد أدرك بوعي كامل أهمية الاستثمار في الإنسان السعودي باعتباره الثروة الحقيقية للوطن، وتوفير بيئة تعليمية صحية ومتكاملة لتمكين المواطن وتعزيز قدراته للمساهمة بفعالية في بناء وتطوير مجتمعه. لذلك، بادر إلى إنشاء المدارس والمعاهد التعليمية المتنوعة، ووسع نطاق خدمات الرعاية الصحية لتشمل كافة مناطق المملكة، وحرص على توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة في كلا القطاعين، إيماناً منه بأن التعليم والصحة هما أساس أي تنمية شاملة ومستدامة ورخاء دائم للمجتمع.

انطلاقاً من إيمانه الراسخ والمطلق بدور العلم والمعرفة في نهضة الأمم وتقدمها، أولى الملك عبد العزيز اهتماماً كبيراً للغاية بتطوير منظومة التعليم في المملكة. فقد رأى في التعليم وسيلة فاعلة لحفظ الهوية الإسلامية الأصيلة ونشر قيمها النبيلة، وفي الوقت ذاته أداة قوية لبناء مجتمع متعلم، واعٍ، ومواكب للتطورات الحديثة. ولتحقيق هذه الأهداف السامية، عمل على دمج التعليم الديني الأصيل بالتعليم الحديث العصري، وأرسى أسساً متينة وقوية لنظام التعليم النظامي الحديث، ووفر كافة أشكال الدعم المادي واللوجستي اللازم لتطويره والنهوض به، مما ساهم في تخريج وبناء جيل من الشباب الواعي والمؤهل والقادر على الإسهام بفعالية في مسيرة بناء وتطوير الوطن.⁽⁶³⁾

(62) وليد ساسي: مرجع سابق، ص 82-83.

(63) فهد بن عبد الله آل عمرو الأكلبي: التعليم في عهد الملك عبد العزيز 1319-1373هـ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - العلوم الإنسانية والإدارية عدد خاص (1999م) 91-109، مسترجع <http://search.mandumah.com/Record117896>

لم يكن اهتمام الملك عبد العزيز بقطاع التعليم مجرد اهتمام عابر أو وليد لحظة معينة، بل كان نتاج رؤية ثاقبة واستشراف بعيد المدى للمستقبل. فقد أدرك مبكراً أن التعليم هو الدعامية الأساسية التي تتركز عليها أي نهضة حقيقية وتقدم مستمر، وأن بناء الأمة يبدأ أولاً ببناء الإنسان المتعلم الواعي. ولذلك، فقد قام بجمع نخبة متميزة من العلماء والمتقنين البارزين في مكة المكرمة، ووضع معهم اللبانات الأولى لنظام تعليمي حديث يواكب تطلعات الأمة السعودية نحو التقدم مع الحفاظ الكامل على أصالتها وقيمها الإسلامية والعربية. وقد تجسدت هذه الرؤية الاستشرافية الحكيمة في إنشاء مديرية المعارف، والتي شكلت نقطة تحول تاريخية ومحورية في مسيرة التعليم بالمملكة. (64)

حرص الملك عبد العزيز على بناء وتطوير نظام تعليمي متكامل الأركان يجمع بين الأصالة والمعاصرة، يواكب أحدث التطورات العالمية في مجال المناهج وطرق التدريس، وفي الوقت ذاته يحافظ على الهوية الإسلامية والعربية للمجتمع السعودي وقيمه الأصيلة. وقد تجسدت هذه الرؤية السامية في إنشاء مديرية المعارف، وتطوير وتحديث المناهج الدراسية باستمرار، وافتتاح المدارس والمعاهد التخصصية على مختلف المستويات التعليمية من ابتدائي وحتى عالٍ. وبفضل هذه الجهود التنظيمية والتطويرية المتواصلة، تمكنت المملكة من بناء وتأهيل كوادر وطنية متميزة في شتى المجالات، ساهمت بفعالية في نهضتها وتقدمها في مختلف ميادين الحياة. كما أن الاستجابة السريعة والملائمة لاحتياجات سوق العمل المتغيرة من خلال تطوير منظومتي التعليم الفني والمهني، ساهمت بشكل مباشر في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي للمملكة على المدى الطويل. (65)

لم يقتصر اهتمام الملك عبد العزيز على تطوير منظومة التعليم داخل حدود المملكة فحسب، بل كان لديه رؤية عالمية طموحة تهدف إلى تكامل التعليم في المملكة مع المجتمع الدولي والاستفادة من خبراته وتجاربه. فقد أدرك الملك أن العلوم والمعرفة لا تعترف بالحدود الجغرافية، وأن تطوير التعليم في المملكة يتطلب بالضرورة الاستفادة من الخبرات والمعارف المتراكمة لدى الدول الأخرى. ولذلك، فقد وجه بإرسال البعثات التعليمية المتخصصة إلى مختلف دول العالم، لا سيما الدول العربية الشقيقة، والدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف استقطاب أحدث المناهج التعليمية وأفضل الممارسات التربوية واستقدام الكفاءات التعليمية المتميزة. وبذلك، ساهم الملك عبد العزيز بشكل كبير في ربط نظام التعليم في المملكة بالمجتمع الدولي، مما أدى إلى تحقيق تطور نوعي وكبير في العملية التعليمية برمتها. (66)

أدرك الملك عبد العزيز، بحكمته وبعد نظره، العلاقة الوثيقة والقوية بين صحة الإنسان وقدرته على الإسهام في عملية التنمية الشاملة، وأن الإنسان السليم جسدياً وعقلياً هو القوة الدافعة والمنتجة وراء أي تقدم وازدهار للمجتمع. ولذا، فقد أولى اهتماماً كبيراً ومركزاً بتوفير الرعاية الصحية اللازمة لجميع المواطنين والمقيمين، حيث أمر بإنشاء المراكز الصحية والمستشفيات المجهزة في مختلف مناطق المملكة، من كبرى المدن إلى أصغر القرى والمناطق النائية. لقد أسهمت هذه الجهود في تحسين المستوى الصحي العام للسكان، وزيادة الإنتاجية الفردية والجماعية،

(64) حمد السلوم: تاريخ الحركة التعليمية في المملكة العربية السعودية، الرياض، 1987، ص35.

(65) فهد بن عبد الله آل عمرو الأكلبي: مرجع سابق، ص104.

(66) عبد العزيز السنبلي وآخرون: نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، ط 5، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، 1417م، ص47.

وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة على كافة المستويات. ولا شك أن هذه الرؤية الثاقبة والحكيمة للملك عبد العزيز في مجال الصحة كانت سبباً رئيسياً في النهضة الكبيرة التي تشهدها المملكة في مختلف القطاعات اليوم.

قبل مرحلة توحيد المملكة، كانت الخدمات الصحية المتاحة في شبه الجزيرة العربية محدودة للغاية ومتواضعة في إمكاناتها، خاصة في المناطق الواقعة خارج منطقة الحجاز التاريخية. ففي الوقت الذي كانت فيه مكة المكرمة والمدينة المنورة تتمتعان ببعض المرافق الصحية البدائية والبسيطة نسبياً، نظراً لكونهما مركزين دينيين عالميين يرتادهما جموع غفيرة من الحجاج والزوار، كانت بقية مناطق البلاد تعاني من نقص حاد ومزمن في توفر الخدمات الطبية الأساسية والمتخصصة. وقد اعتمد غالبية السكان في تلك المناطق بشكل كبير على ممارسات الطب الشعبي والعلاجات التقليدية. مع إعلان تأسيس المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز آل سعود، بدأت مرحلة جديدة وحاسمة من التطور والتحسين في مجال الرعاية الصحية على مستوى البلاد بأكملها. صدر الأمر الملكي السامي بتخصيص ميزانية مستقلة ومستمرة للصحة العامة، مما مهد الطريق لعملية واسعة النطاق لتوسيع نطاق الخدمات الصحية المتاحة وتأسيس العديد من المستشفيات والمستوصفات الحديثة في مختلف مناطق المملكة. وهكذا، تحولت الرعاية الصحية في المملكة من حالة الركود والتواضع إلى مسيرة حثيثة ومتواصلة نحو التقدم والتطور المؤسسي والخدماتي.⁽⁶⁷⁾

أولى الملك عبد العزيز اهتماماً بالغاً وحيوياً بمسألة الصحة العامة، خاصة مع المسؤولية التاريخية والإنسانية الكبيرة الملقاة على عاتقه تجاه ملايين الحجاج والمعتمرين القادمين من شتى بقاع العالم. ففي عام 1924م، أسس مصلحة الصحة العامة في مكة المكرمة لتكون نواة العمل الصحي المنظم، وسرعان ما توسعت هذه المصلحة لتشمل فروعاً ومراكز صحية في مختلف مناطق المملكة ومدنها الرئيسية. وتحت قيادة الدكتور محمود حمدي حمودة، تم إنشاء إدارة صحية متخصصة لشؤون مكة المكرمة، وعدد من المراكز الصحية الأولية في المدن الرئيسية الأخرى. وفي عام 1926م، تم رفع المستوى الإداري لهذه الإدارة لتصبح مديرية الصحة العامة والإسعاف، ومرت هذه المديرية بسلسلة من التطورات التنظيمية والإدارية حتى استقرت تحت إشراف وزارة الداخلية في فترة لاحقة. وبحلول عام 1949م، كانت خدمات الصحة العامة قد انتشرت وتوسعت بشكل كبير في جميع أنحاء المملكة، وتم تقسيم البلاد إدارياً إلى سبع مناطق صحية رئيسية، مع إنشاء العديد من المستشفيات الكبرى والمراكز الصحية المتخصصة في كل منطقة.⁽⁶⁸⁾

ولم يقتصر اهتمام الملك عبد العزيز على إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية المجهزة في المدن الكبرى والمراكز الحضرية الرئيسية فحسب، بل عمل جاهداً على توفير خدمات الرعاية الصحية لسكان المناطق النائية والقرى والهجر وسكان البادية الرحل. فقد تم تشكيل فرق طبية متنقلة ومجهزة تجوب القرى والمناطق البعيدة لتقديم الخدمات الطبية والعلاجية اللازمة للمواطنين في أماكن تواجدهم. كما أولى اهتماماً خاصاً بصحة وسلامة جموع الحجاج الوافدين، ووضع ترتيبات صحية وقائية وعلاجية خاصة بهم خلال موسم الحج. وبحلول عام 1948م،

⁽⁶⁷⁾ لطيفة عبد العزيز السليم: مرجع سابق، ص 251.

⁽⁶⁸⁾ محمد بن مبارك بنمش السناني: التنظيمات الإدارية في عهد الملك سعود (1373-1384هـ / 1953-1964م)، دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى،

2012م، ص 46-47.

كانت المملكة قد بنت شبكة واسعة ومتكاملة من المستشفيات والمراكز الصحية، مع عدد كبير ومتزايد من الكوادر الطبية المدربة والمؤهلة من أطباء وممرضين وفنيين، مما ساهم بشكل كبير في تحسين مستوى الصحة العامة والوقائية للمواطنين والمقيمين في المملكة. (69)

لم تقتصر جهود المملكة العربية السعودية في عملية تطوير وتحديث القطاع الصحي على مجرد توفير البنية التحتية المادية من مستشفيات ومراكز صحية وعيادات فحسب، بل امتدت لتشمل أيضاً عملية تطوير وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في هذا القطاع الحيوي. فقد تم استقطاب نخبة متميزة من الأطباء الاختصاصيين والخبراء الصحيين من مختلف دول العالم لتقديم الخبرات والمعارف اللازمة لتطوير وتحديث منظومة الخدمات الصحية المقدمة، كما تم إيفاد عدد كبير من الأطباء السعوديين المتميزين إلى الدول المتقدمة في مجال الطب لإجراء الدراسات العليا والحصول على التخصصات الدقيقة في مختلف الفروع الطبية الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز سبل التعاون المشترك مع المنظمات الدولية المتخصصة في مجال الصحة، مثل منظمة الصحة العالمية، للاستفادة من خبراتها وتجاربها في مجال مكافحة الأمراض والأوبئة، مع الحرص الدائم على الحفاظ على السيادة الوطنية الكاملة. وفي خطوة تنظيمية هامة لتعزيز دور القطاع الصحي ورفع مكانته، تم تحويل مصلحة الصحة العامة إلى وزارة مستقلة في عام 1951م، مما يعكس بجلاء الاهتمام الكبير والأولوية القصوى التي توليها الدولة لهذا القطاع الحيوي والهام في حياة المجتمع. (70)

خامساً: تنظيم العلاقات الخارجية وتعزيز الدبلوماسية

ببصيرته الثاقبة وحكمته الرشيدة، استطاع الملك عبد العزيز أن يرسم ملامح سياسة خارجية متوازنة وفعالة للمملكة العربية السعودية. ففي عالمٍ معقد ومتشابك تحكمه مصالح متعددة وقوى عالمية متنافسة، تمكن الملك من بناء علاقات دبلوماسية متينة وقوية مع كبرى الدول المؤثرة على الساحة العالمية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، مع الحرص في الوقت ذاته على تعزيز أواصر التضامن والتعاون المشترك بين الدول العربية والإسلامية. لقد تمكن الملك من تحقيق هذا التوازن الدقيق والحيوي بفضل رؤيته الثاقبة التي مكنته من حماية مصالح المملكة العليا والحفاظ على استقلالها وسيادتها الكاملة في اتخاذ قراراتها. كما أسهمت هذه السياسة المتوازنة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع مختلف دول العالم، مما عزز بشكل كبير من مكانة المملكة ودورها على الخارطة الدولية.

شهد عهد الملك عبد العزيز تطوراً نوعياً وملحوظاً في مسار العلاقات الدبلوماسية للمملكة. فبعد تأسيس أول مفوضية تمثيلية للمملكة في العاصمة البريطانية لندن عام 1930م، تبعها افتتاح مفوضيات أخرى في عواصم عربية رئيسية مثل بغداد، ودمشق، والقاهرة. ولتعزيز مكانة المملكة ورفع مستوى تمثيلها على الساحة الدولية، تم رفع مستوى هذه المفوضيات لاحقاً إلى سفارات كاملة الصلاحيات، وتم تعيين دبلوماسيين سعوديين أكفاء وذوي خبرة لتمثيل المملكة في الخارج. كما أولى الملك عبد العزيز اهتماماً خاصاً بتأسيس وتطوير العلاقات مع الدول

(69) نفس المرجع، ص 48.

(70) عبد الله العثيمين: مرجع سابق، ص 349.

الكبرى والمؤثرة عالمياً، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، حيث بنى علاقات قوية ومتميزة مع قادة هذه الدول في تلك الفترة، مثل الرئيس فرانكلين روزفلت ورئيس الوزراء ونستون تشرشل. وقد قام الملك عبد العزيز بزيارات رسمية للعديد من الدول، وعقد لقاءات قمة مع قادتها، مما ساهم بفعالية في تعزيز مكانة المملكة على الساحة الدولية، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في حماية الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، ودعم القضايا العربية والإسلامية العادلة. (71)

حرص الملك عبد العزيز شخصياً على أن يكون له الدور الأكبر والمحوري في رسم ملامح السياسة الخارجية للمملكة وتوجيه بوصلتها، متابعاً بنفسه وباهتمام شديد شؤون العلاقات الدولية وتطوراتها المتسارعة. لقد تمكن الملك بفضل حكمته وفطنته من إبرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات الهامة مع مختلف دول العالم وقواه الكبرى، مثل الاتحاد السوفيتي، وبريطانيا، وفرنسا، وسويسرا، وتركيا، وألمانيا. كما أولت المملكة اهتماماً خاصاً بمسألة تسوية قضايا الحدود البرية والبحرية مع الدول المجاورة لها، حيث أبرمت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الحدودية مع العراق، واليمن، والأردن، والبحرين، ومصر، والكويت، مما ساهم في ترسيخ الاستقرار الإقليمي وتعزيز علاقات حسن الجوار. لقد أسهم هذا النشاط الدبلوماسي المكثف والفعال في ترسيخ مكانة المملكة ودورها على الساحة الدولية، وحماية مصالحها الوطنية العليا بكفاءة واقتدار. (72)

بفضل الرؤية الاستشرافية الثاقبة والحكمة السياسية البالغة التي تمتع بها الملك عبد العزيز، تمكنت المملكة العربية السعودية من بناء سياسة خارجية ناجحة وفعالة للغاية، أسهمت بشكل مباشر وملحوس في تعزيز مكانتها المرموقة على الساحة الدولية. وقد أدت هذه السياسة المتوازنة إلى بناء وتكوين علاقات متينة وقوية مع العديد من دول العالم على الصعيدين السياسي والاقتصادي، مما عزز من قدرة المملكة على التفاوض وحماية مصالحها الحيوية، وجعلها قوة مؤثرة ووازنة في المنطقة والعالم بأسره. ولم تقتصر السياسة الخارجية للمملكة على بناء العلاقات الثنائية المتميزة مع الدول الأخرى فحسب، بل تعدتها لتشمل المشاركة الفاعلة والإيجابية في المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، والمساهمة في الجهود الدولية لتحقيق الأمن والسلم العالميين.

الخاتمة

تمثل هذه الدراسة مسعى أكاديمياً لاستكشاف عمق الفكر الاقتصادي للملك عبد العزيز آل سعود، الذي شكل نقطة الانطلاق والأساس المتين لبناء الدولة السعودية الحديثة. لقد كشفت الدراسة عن تجلي رؤية اقتصادية بعيدة المدى لدى الملك المؤسس، تهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد وتأمين سبل العيش الكريم للمواطنين عبر ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، وتأسيس مؤسسات صلبة قادرة على دفع عجلة التنمية المستدامة. وقد انعكست هذه الرؤية عملياً في السياسات الاقتصادية التي تبناها، والتي ارتكزت على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتنويع مصادر الدخل الوطني، وتطوير البنية التحتية الحيوية، ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية الواعدة. من خلال هذه الرؤية الحكيمة وتلك السياسات الفاعلة، تمكن الملك عبد العزيز من إرساء الأسس القوية

(71) محمد بن مبارك بنمش السنان: مرجع سابق 33-34.

(72) وليد ساسي: مرجع سابق، ص 71.

لاقتصاد وطني متنوع يتمتع بالمرونة والقدرة على مواجهة التحديات العالمية المعاصرة والمستقبلية.

كما أبرزت هذه الدراسة بوضوح رؤية تنموية متكاملة لدى الملك عبد العزيز، إذ لم ينحصر اهتمامه بالجانب الاقتصادي فحسب، بل امتد ليشمل بناء هيكل مؤسسي حديث للدولة في مختلف المجالات، كالإدارة العامة، والنظام القضائي، وقطاعي التعليم والصحة. كان هذا النهج الشامل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الملك لتعزيز اللحمة الوطنية وتأكيد الاستقلال السياسي، وتمكين المملكة من التعامل بفاعلية مع التحديات المتزايدة على الساحتين الإقليمية والدولية. إضافة إلى ذلك، أسهمت سياسات التنمية الاجتماعية التي اتبعتها الملك، والتي ركزت على تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات بشكل منصف، في تعزيز الاستقرار الداخلي وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل. وقد أثبتت السياسات التي انتهجها الملك عبد العزيز حنكته ونجاحها، حيث ساهمت في بناء دولة قوية ومستقرة، قادرة على التكيف مع التحديات والتغيرات المتسارعة في البيئة المحيطة.

لقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية التي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: اتسمت رؤية الملك عبد العزيز آل سعود بشموليتها وبعدها الاستراتيجي، حيث سعى إلى إقامة دولة قوية ومستقلة تستند إلى اقتصاد مزدهر ومؤسسات حكومية فعالة. ركزت هذه الرؤية على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وترسيخ العدالة الاجتماعية، ودعم التنمية المستدامة، من خلال بناء مؤسسات قوية ومتخصصة في مختلف القطاعات. وقد برهنت هذه الرؤية على حكمتها وجدواها، إذ أسهمت في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين ملموس في مستوى معيشة المواطنين.

ثانياً: تبنى الملك عبد العزيز سياسات اقتصادية مدروسة شملت الاستغلال الحثيث للموارد الطبيعية، وتنويع مصادر الدخل الوطني، وتطوير شامل للبنية التحتية، وتقديم الدعم اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية. استهدفت هذه السياسات بناء اقتصاد وطني قوي، متنوع، وقادر على تحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى رفاهية المواطنين.

ثالثاً: تجاوزت رؤية الملك عبد العزيز الأبعاد الاقتصادية لتشمل هدفاً أسمى هو بناء دولة قوية وموحدة الصف، قادرة على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية المعقدة. هدفت سياساته إلى تحقيق غايات استراتيجية طموحة، من أبرزها تعزيز اللحمة الوطنية والحفاظ على استقلال القرار الوطني، وتشجيع اقتصاد قوي مدعوم بمؤسسات حكومية فعالة. ونتيجة لهذه الجهود، وضع الملك الأسس الراسخة لدولة قوية ومستقلة، تمتلك المقومات اللازمة للتكيف مع التحديات والمتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم.

وقد قدمت الورقة عدداً من التوصيات تمثلت في:

أولاً: تعزيز الدراسات الأكاديمية حول الفكر الاقتصادي للملك عبد العزيز لإبراز دوره في تأسيس نموذج التنمية السعودية الحديثة.

ثانياً: تنويع الاقتصاد الوطني على نهج الملك المؤسس، بتقوية القطاعات الزراعية والصناعية وتقليل الاعتماد

على النفط.

ثالثاً: الاستثمار في تنمية الإنسان من خلال التعليم والتدريب الفني بوصفه الركيزة الأساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

رابعاً: ترسيخ التكامل بين القيم الإسلامية والتنمية الاقتصادية لضمان تحقيق نهضة متوازنة مادياً وروحياً.

المراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم بن عويض العتيبي: تنظيمات الدولة في عهد الملك عبد العزيز (١٣٤٣-١٣٧٣هـ/1924-1953م) ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
2. حمد السلوم: تاريخ الحركة التعليمية في المملكة العربية السعودية، الرياض، 1987.
3. خير الدين الزركلي: الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1988م.
4. زاهية قدوره: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1975م.
5. سعيد فالح الغامدي: البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية، ط5، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1990م.
6. عبد الرحمن الشلهوب: النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية، د.ط، مكتبة الشقري للنشر والتوزيع، الرياض.
7. عبد العزيز الخضر: السعودية سيرة دولة ومجتمع، د.ط، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2011م.
8. عبد العزيز السنبل وآخرون: نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، ط5، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، 1417م.
9. عبد الفتاح حسن أبو عليه: الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز، دار المريخ للنشر، الرياض، 1986م.
10. عبد الله العثيمين: تاريخ المملكة العربية السعودية، ط3/ ج 2، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
11. عبد المنعم الغلامي: الملك الراشد المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود، ط2، دار اللواء للنشر، 1980م.
12. عبد المنعم سلبع: أضواء على الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، د.ت.
13. عبدالعزيز بن عبدالله بن لعبون: اتفاقيات النفط والمعادن في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الرياض، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

14. فؤاد حمزة: البلاد العربية السعودية، ط٢، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، ١٣٨٨هـ/1968م.
15. فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود: موجز تأريخ الدولة السعودية (1157هـ/1744م-1438هـ/2017م)، جامعة المجمعة، الرياض، 1439هـ/2018م.
16. محمد بن إبراهيم السيف: المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، د.ط، دار الخرجي للنشر والتوزيع، الرياض، 2003م.
17. محمد علي رضا الجاسم: مقدمة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية ج1، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢م.
18. محمد علي مغربي: إعلام الحجاز في القرن الرابع عشر الهجري، ج١، دار تهامة للنشر، جده، 1981م.
19. محمود حجازي: ملك وتاريخ، مج1، دار الأصفهاني للطباعة، جدة، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
20. المواصلات والاتصالات، المملكة العربية السعودية خلال مئة عام، دراسة توثيقية، (١٣١٩هـ-١٤١٩هـ / ١٩٠٢م - ١٩٩٩م)، مج٢ ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
21. موسى بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود: الهجر ونتائجها في عصر الملك عبد العزيز، دار الساقبي بيروت، 1992م.
22. وزارة الخارجية السعودية، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مئة عام، د.ط، مؤسسة الاصطفاء للطباعة والنشر، الرياض، 1999م.

ثانياً: الأوراق العلمية

1. أحمد بن حامد إبراهيم القضاة: "النفقات الخيرية في عهد الملك عبد العزيز آل سعود 1343-1373 هـ / 1924-1953م: صحيفة أم القرى مصدراً". الدارة مج39 ع3 2013م. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record633170>
2. أحمد صالح خليفة، وعلي أحمد مهنا: "التطورات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية قبل عام 1945م" مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ع2 (2014): مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record898>
3. أمل عبد الله الهشام: اتفاقية الامتياز الأمريكي لنفط الأحساء مجلة "وقائع تاريخية" العدد (38)، يناير 2023م.
4. حسني عبد المعز عبد الحافظ: "قراءة في نص خطاب تاريخي للملك عبد العزيز أمام حشد من وفود الحجيج". مجلة الحج والعمرة س53 ج8 (1998) مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record322186>
5. خدمة ضيوف الرحمن: شرف وألوية وأمانة: مجلة الحج والعمرة، وزارة الحج والمجدل/العدد: ع9، 1442هـ.
6. خلف الله بن سليمان النمري: اقتصاديات النشاط الزراعي في عهد الملك عبد العزيز، الدارة، العدد (4)

1420هـ.

7. خلف الله سليمان النمري: التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية، ج1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، 1416هـ.
8. صالح بن محمد الشعبي: السياسة المالية في عهد الملك عبدالعزيز، بحوث المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز مج2، الرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1406هـ.
9. طلال محمد نور عطار: "النفط السعودي في عهد الملك عبد العزيز. التوباد ع19 (1999) مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record69>
10. عبد الله السدحان وعبد العزيز الغامدي: الزراعة والمياه في عهد الملك عبد العزيز، المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز، جامعة الامام محمد بن سعود، الرياض، 1406هـ.
11. عبد الله سعيد فاضل العمري: "قوات الدفاع السعودي في عهد الملك عبد العزيز 1319هـ-1373هـ / 1902 - 1953 م". دراسة تاريخية حضارية. "مجلة القلم للدراسات التاريخية والحضارية ع31 (2024): مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record1471507>
12. عماد يوسف عبد العزيز وأمين غانم محمد: السياسة التعليمية في عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (1926-1953م)، جامعة الموصل، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية المجلد(14) العدد (4) لسنة 2018م.
13. فهد بن عبد الله آل عمرو الأكلبي: التعليم في عهد الملك عبد العزيز (1319-1373هـ)، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - العلوم الانسانية والإدارية عدد خاص (1999م) مسترجع <http://search.mandumah.com/Record117896>
14. محمد أحمد الرويثي: تطور الوظيفة الصناعية في المدينة السعودية، نشرة رسائل جغرافية، جامعة الكويت، العدد (99)، آذار 1987م، ص25.
15. محمد شوقي الفنجري: "أيديولوجية التنمية في المملكة العربية السعودية. "الدارة مج9، ع3(1984): مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record1331>
16. مها بنت علي بن عامر آل خشيل: "التقيب عن المعادن في عهد الملك عبد العزيز 1344 - 1373 هـ. = 1926 - 1953م. "الدارة مج43، ع1 (2017): مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record881962>
17. هند بنت عبد الله الراجح: "أثر الازدهار الاقتصادي في التغيير الاجتماعي في مدينة الرياض 1938 - 1960م"مجلة بحوث الشرق الأوسط ع42 (2017): مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record9>

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1. لطيفة عبد العزيز السلوم: التطورات السياسية والحضارية في الدولة السعودية المعاصرة 1926-1932م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، 1977م.
2. محمد بن مبارك بنمش السناني: التنظيمات الإدارية في عهد الملك سعود (1373-1384هـ/ 1953-1964م)، دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، 2012م.
3. وليد ساسي: الملك عبد العزيز آل سعود ودوره في تأسيس المملكة العربية السعودية (1876-1953م) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، 2017م.

رابعاً: الصحف والمواقع الإلكترونية

1. رسائل الملك عبد العزيز للفقراء والمحتاجين <https://www.alarabiya.net/saudi-today/2017/05/05>
2. سعود المطيري: الملك عبد العزيز وتكوينه لجيش عصري عام 1946م، جريدة الرياض، العدد، 17081، 31 مارس 2015م.